

تورًا يكفيه واذ لم يكن الميت تركه فلقته علي من وجب عليه
تففته في حال حيوته **وقال** ابو يوسف رحمه الله كفن
المراة علي زوجها مطلقًا خلافًا لمحمد رحمه الله فان الزوجية
قد انقطعت بالموت قال الصدر الشهيد وفاضي خان
الفتوي علي قول ابي يوسف رحمه الله واذ لم يكن له من يجب
عليه تففته او كان هو ايضًا فقيرًا فلقته علي بيت المال ان
وجد في بيت المال مال والا فلي جميع المسلمين **واعلم** ان
الابتداء بالكفن ليس مطلقًا كما يشعر به عبارة الكتاب بكل
حق للغير تعلق بعين من التركة فانه مقدم علي تكفينة كالدين
المتعلق بالمرهون اذ لم يكن الميت شي سواه فيقضي منه
دينه اولًا وكذا الرش جناية العبد الذي جني في حيوته مولا
ولاماله له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات
المشترى عاجزًا عن ادائه وكذا في العبد المأذون اذ الحقة
الديون ثمرات الطوبى وليس له مال سواه فكذا في الدار
المتطهرة فانه اذا اعطي الاجرة او لآثرات الاجر صارت الدار
رهنًا بالاجرة هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظر فريضته
وانما قدمت هذه الحقوق علي التلغيم لتعلقها بالمال قبل
صيرورته تركه ثم تقضي ديونه من جميع ما بقي من ماله
اي ثم يدار بقضاء ديونه من جميع ماله الباقي بعد التجهيز

وبعدا

وهذا هو الثاني من الاربعة وانما كان قضاء الديون من غير
عن الكفن لانه لباسه يعد وفاته فيعتبر بلباسه في حيوته
الايري انه يقدم علي دينه اذ لا يباع ما علي المديون من ثيابه
مع قدرته علي الكسب ومقدمًا علي الوصية وان قد ذكرها
عليه في تطر لآية ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال
رايت النبي عم يدا بالدين قبل الوصية ثم التكتة في تقديمها
انما استنبه الميراث في ثوبها مأخوذة بالا عرض فيسحق اخبرها
علي الوصية فكانت لذلك مظنة لتفريطها بخلاف الدين
فان نفوسهم مطيئة الي ادائه فقدم ذكرها حتمًا علي ادائها
معه وتبينها علي انما مثله في وجوب الاداء والمساعدة اليه
ولذلك جئنا بينهما بكلمة التسوية وايضا ان كانت الوصية
بالبرعات وليس في التركة واما بالكل فنقدمه عليها لان
قضاء الدين فرض عليه يجبر علي ادائه في حال حيوته والوصية
المذمورة تطوع ولا شك ان الفرض اقوي وان كانت يقرض من
فروض الله تعالى فان كانت فيما سوي التركة كالصلوة والصيام
وجهة الاسلام والتذوق والكفارة فدين العباد مقدم علي هذه
الوصية ايضا وان استويا في الغرضية لانه يجبر علي ادائه كالدين
بالحبس ولا يجبر علي ادائه شي من تلك الفروض فالدين اقوي
وان كانت بالتركة التي تساوي الدين في الاجار بالحبس علي

وهو اوضح

195